الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/49
18 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المتصلة بذلك

الدورة السابعة

جنيف، ٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

موجز مداولات استعراض سياسة الاستثمار

أولاً - استعراض سياسة الاستثمار في بوتسوانا

ثانياً -استعراض سياسة الاستثمار في غانا

(A) GE.02-52637 312102 020103

موجز تنفيذي

تتضمن هذه الوثيقة موجزاً للمداولات بشأن استعراض سياسات الاستثمار التي استكملت منذ الدورة السادسة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك. وقد قدم استعراض سياسة الاستثمار في بوتسوانا في وقت انعقاد اجتماع الخبراء المعني بالخبرات المكتسبة بشأن النُّهج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وترأس المداولات رئيس الدورة السادسة للجنة.

أما استعراض سياسة الاستثمار في غانا فقدم في وقت انعقاد اجتماع الخبراء المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: السياسات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة مع مراعاة نقاط الالتقاء بين التجارة والاستثمار، في السياقين الوطني والدولي. وقد انعقد الاجتماع من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وترأس المداولات رئيس مجلس التجارة والتنمية.

موجز مداولات استعراض سياسة الاستثمار

أولا- استعراض سياسة الاستثمار في بوتسوانا

١- قدم استعراض سياسة الاستثمار في بوتسوانا في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ولخص ممثل أمانة الأونكتاد في معرض تقديمه للاستعراض مختلف التدابير التي اعتمدتها حكومة بوتسوانا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فالتاريخ الطويل من الاستقرار السياسي وما أثبتته بوتسوانا من التزام بإصلاحات السوق والموارد الطبيعية الغنية المتاحة هي بعض مواطن قوة البلد التي من أجلها أصبح وجهة مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وقد تدرجت بوتسوانا من وضع بلد أقل نمواً إلى وضع بلد متوسط الدخل في فترة قصيرة نسبياً. وقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في هذا التحول المدهش والسريع. ويمكن أن تشكل السياسات التي انتهجتها حكومة بوتسوانا في مجال الاقتصاد الكلي والاستراتيجية التي اتبعتها في مجال الإدارة للتعامل مع الضغوط المالية والاجتماعية والاقتصادية نموذجاً تحتذيه البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على الموارد الطبيعية. وفي حين أن الحكومة ترغب في تنويع الاقتصاد وتشجيع الأعمال المحلية، سيظل الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر حاسماً في جميع قطاعات الاقتصاد. وسيكون الاستثمار الأجنبي المباشر مهماً، وعلى الأخص لتحسين المهارات الإدارية والمهنية والتقنية ولنقل التكنولوجيا والدراية.

٢- وتوفر بوتسوانا بيئة ممتازة للاستثمار، تسمح بالاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات. غير أن من المطلوب تدفق مبالغ كبيرة ومتواصلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات من أجل المساعدة في إنجاز خطة البلد الإنمائية الطويلة الأجل التي وضعت في إطار "رؤية ٢٠١٦". ويقتضي ذلك وضع استراتيجية متماسكة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تشتمل على سياسة تفعيلية بشكل أكبر، لا سيما بواسطة الاستفادة من ترتيبات الوصول إلى الأسواق استفادة كاملة، وتشجيع الأعمال الخاصة المحلية وتطوير الموارد البشرية، وضمان اتساق السياسات، بما فيها الجهود المبذولة للنهوض بالاستثمار.

٣- وبفضل النظام الذي يتبعه البلد في الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر وقلة القيود على دخول المستثمرين الأجانب وإقامتهم والمعايير العليا في التعامل معهم وحمايتهم، فاق أداء بوتسوانا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر نظيره في بلدان أخرى تنتمي إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الثمانينات وحتى بداية ١٩٩٠. غير أن دور بوتسوانا تراجع لاحقاً كإحدى أهم وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. لكنها اليوم في موضع يسمح لها بالعودة كبلد جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إن هي تصدت لبعض التحديات بصورة ملائمة. وقد ألقي الضوء في الاستعراض على مواطن قوة بوتسوانا ومكامن ضعفها. فسياسة دخول الاستثمار الأجنبي المباشر تتراجع، ولا وجود لسياسة متماسكة في

هـــذا المجال كيما توجِّه وضع تدابير أوسع نطاقاً في ميدان السياسة العامة بهدف جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه؛ وبوجه عام، فإن بوتسوانا لا تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة منهجية.

٤- هذا، وإن أهم التوصيات التي سلط عليها الضوء في الاستعراض تدعو الحكومة إلى اعتماد قانون جديد في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر يعترف بحقيقة المعاملة الحسنة التي تعوّد عليها المستثمرون الأجانب ويكفل كذلك حماية مناسبة للمســـتثمرين المحلـــيين في القطاعـــات شديدة الحساسية. ويدعو الاستعراض أيضاً إلى وضع استراتيجية شاملة في مجال الاســـتثمار الأجـــنبي المباشـــر في الخطة الإنمائية الوطنية المقبلة المقرر أن تبدأ في آذار/مارس ٢٠٠٣. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية أهداف الأداء. وفي غضون ذلك، من المطلوب تحسين مناخ الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تحسين نظام رخص العمل والإقامة وتخصيص أفضل للأراضي. وينبغي تنفيذ بعض الوظائف الإدارية والترخيص الصناعي بســـرعة أكـــبر. كما ينبغي أن تكون الخصخصة هدفاً استراتيجياً لتحسين القدرة التنافسية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشـــر والحفـــاظ عليه. والحاجة تدعو إلى انتهاج استراتيجية استثمارية قطاعية والنهوض بتطوير الأعمال المحلية وتعزيز الروابط. وينبغي زيادة التأكيد على التعليم والتدريب لتلبية احتياجات القطاع الخاص وتطوير الأعمال المحلية.

٥- وأعربـــت رئيســـة وفد بوتسوانا، الأمينة الدائمة لوزارة التجارة والصناعة والأحياء البرية والسياحة، عن امتنان حكومة بلدها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) والبرنامج المشترك بين الأونكتاد واليونديب المعني بالعولمة وتحرير التجارة والتنمية المستدامة لتمويلهما استعراض سياسة الاستثمار. وأقرت التوصيات الواردة في هذا الاستعراض وأشارت إلى أن حكومـــة بلدهـــا تدعم بالكامل الزخم الرئيسي للتوصيات. وأضافت أن الاستعراض جاء في الوقت المناسب تماماً لتوجـــيه عملية صياغة استراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر تدرج في الخطة الإنمائية الوطنية التاسعة المقبلة. وتم التشديد على أن الحكومة يساورها القلق إزاء انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتركزه في قطاعات قليلة بالرغم من البيئة الاستثمارية المؤاتية. واعترفت الحكومة بمواطن الضعف الموجودة في البيئة الاستثمارية التي حددها الاستعراض (مثل التنفيذ البطيء لسياسة الخصخصة وانعدام أي نهج منتظم لوضع معايير لقياس القدرة التنافسية ورصدها مقارنة بالبلدان المنافسة، وغـــياب سياســـات للمنافســـة، وضعف الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع المشروعات المحلي، وانعدام أي استراتيجية شاملة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر).

٦- وأكـــدت الأميـــنة الدائمة على قناعة حكومة بلدها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تكملة للأهداف الإنمائية الوطنـــية، ودعت إلى تقديم المساعدة إلى بوتسوانا، خاصة لوضع استراتيجيات واستحداث آليات من شأنها تشجيع إقامة علاقات أفضل بين المستثمرين الأجانب والمشروعات المحلية؛ وتقديم المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات على التفاوض بشـــأن معاهدات الاستثمار؛ والمساعدة على رسم استراتيجية متماسكة وشاملة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. ووجه ممـــثل اتحاد التجارة البوتسواني دعوة إلى الأونكتاد لتقديم استعراض نقدي للسياسات الاستثمارية والمدونة الجديدة خلال مؤتمر وطني للأعمال في بوتسوانا دعا الرئيس إلى عقده.

٧- وأعـــرب ممثل كل من فرنسا والنرويج وجنوب أفريقيا وأوغندا وزامبيا والولايات المتحدة وكذلك ممثل كل من المجموعة الآسيوية ومجموعة أمريكا اللاتينية، عن تقديرهم لمشاركة حكومة بوتسوانا على أعلى المستويات، ورحبوا جميعاً بعملـــية الاستعراض وإسهامها في تعزيز الحوار بشأن السياسة العامة بين أصحاب المصالح على الصعيدين الوطني والدولي والحكومـــي. وأضاف ممثل النرويج أن المشاركة الحكومية الرفيعة المستوى أمر حاسم في مجال المتابعة. وأشادوا كلهم بما حققـــته بوتسوانا من إنجازات ملحوظة خلال العقود الثلاثة الماضية، ومن نجاح مثالي في خروجها من وضع بلد أقل نمواً خلال جيل واحد، والدور الذي مثله الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه العملية. وأشاروا بالخصوص إلى المناخ الاستثماري الجذاب الذي يتسم بسياسات اقتصادية كلية موفقة وممارسات سليمة في إدارة الحكم.

٨- واستفادت اللجنة أيضاً من وجهات النظر التي عبر عنها القطاع الخاص الدولي الذي أشاد ممثلوه ببوتسوانا على مناخها الاستثماري الممتاز. فقد كان لشركة تجارة الماس، وهي فرع من مجموعة دي بيرز De Beers، شراكة طويلة مع حكومة بوتسوانا منذ عام ١٩٦٩، وأسهمت في الاقتصاد إسهاماً كبيراً. وقدم ممثل الشركة تعليقات في مجالين اثنين يثيران قلق المستثمرين الأجانب، بما في ذلك إجراءات إصدار رخص العمل للموظفين الإداريين المغتربين، التي تدوم طويلاً وتتسم بالبيروقراطية وعدم الاتساق، وأشار إلى ضرورة تنظيم هذا المجال. وأثار مسألة أخرى وهي انعدام تشريعات محددة بشأن اســـتخراج المـــاس والنظام الضريبي لاستخراج الماس الذي يقوم حالياً على التفاوض بشأن كل حالة على حدة. وترى الشـــركة أن مـــن شأن وضع تشريعات في هذا المجال المساعدة على إيجاد حالة من الثقة في قطاع استخراج الماس، بينما يفضـــي وجـــود نظام ضريبي مبهم إلى زيادة حدة الخطر على الاستثمارات الجديدة، التي توظفها شركات الماس في مجال الاستكشاف.

٩- وأثنت ممثلة شركة أوريوس كابيتال المحدودة (Aureos Capital Ltd) (CDC_NORFUND) على بتسوانا لِما يتوافر لديها من عدد من العوامل المهمة التي تساعد على اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة، وانعدام الرقابة على أسعار الصرف وإمكانات النمو داخل القطاعات/الصناعات. غير أنها أشارت إلى أن قاعدة بوتسوانا الصناعية صغيرة، مما يجعل من الصعب توفير إمكانية التوسع في رأس المال، وأن معدلات الضريبة على الشركات ليست تنافسية مقارنة بالبلدان المجاورة التي وضعت الحوافز لمناطق تجهيز الصادرات. كما أن لبوتسوانا مهارات إدارية محدودة والتكلفة الأصلية للسلع فيها مرتفعة لمزاولة أعمال تجارية. كما أن النظام البوتسواني لاقتطاع الضريبة على مدفوعـــات تســـديد الفوائد التي تفرض على غير المقيمين والأتاوات والأتعاب عامل مثبط لتلك العمليات. وتحدثت عن آفـــاق بعض القضايا الرئيسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وقدمت اقتراحات بشأن ذلك محذّرة من أن تقييد رأس المـــال عـــلى أساس الحجم ليس سبيلاً للمضي قدماً. واقترحت ترشيد جميع المؤسسات التي لديها برامج لتطوير المشاريع المحلية.

١٠- وقد كان ممثل شركة ميرك وشركاؤه .Merck & Co. Inc، وهي شركة دولية للمستحضرات الصيدلانية ورائدة في بحوث متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يدير برنامجاً يحمل اسم "الشراكة الأفريقية الشاملة بشأن فيروس الإيدز/مرض الإيدز تبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي بالاشتراك مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وكان البرنامج مهماً في تنمية بوتسوانا الطويلة الأجل وبإمكانه أن يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقدم معلومات عن كيفية معالجة قضية الإيدز في بوتسوانا عن طريق التشاور من خلال التثقيف والتدابير الوقائية والعلاجية، بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمستشفيات المحلية. ويستهدف برنامج مكافحة الفيروسات مبدئياً ٠٠٠ ١٩ حالة، ومع زيادة مقررة إلى ٠٠٠ ٢٠ حالة سنوياً. وتحقيق هذه الأهداف يعني أن بوتسوانا قد أنجزت أعلى نسبة للعلاج في أفريقيا جنوب الصحراء.

ثانياً - استعراض سياسة الاستثمار في غانا

١١- قدم استعراض سياسة الاستثمار في غانا -العاشر من بين مجموعة الاستعراضات- في جنيف في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقال ممثل أمانة الأونكتاد في معرض تقديمه لهذا الاستعراض إنه بعد فترة من الازدهار والنمو الاقتصادي النسبيين، انزلقت غانا في أزمة اقتصادية في عام ١٩٩٨، بيد أنها بدأت تنتعش مؤخراً وتستعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر. وتعزى هذه العودة إلى حد بعيد إلى استرداد الثقة في الأعمال التجارية والتفاؤل اللذين سادا عقب تسليم السلطة سلمياً وبعد أول تغيير للقيادة السياسية منذ ٢٠ عاماً. والتزمت الحكومة الجديدة بخلق بيئة أفضل لمشاركة القطاع الخاص والإدارة الجيدة. وقد تلقى المستثمرون هذا الالتزام بالترحيب وعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات ما قبل الأزمة. والتحدي القائم اليوم هو توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر والحفاظ على مستواه وكذا بعث الحيوية في أنشطة المشاريع المحلية. ويتطلب ذلك بيئة اقتصادية كلية مستدامة ومستقرة.

١٢- ورغم التقدم الكبير الذي أُحرز بفضل الجهود التي بذلت مؤخراً في مجال السياسات العامة، فإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير لبعث النشاط في المشاريع المحلية في القطاعات الرئيسية. ويوصي الاستعراض بوضع برنامج داعم لإحياء مبادرات المستثمرين المحلية والقائمة. ومن شأن إعادة الاستثمار أن تحفز بدورها مستثمرين أجانب جدداً على دخول غانا. وعلاوة على ذلك، لا بد من تحديث مدونة الاستثمار التي كانت تعتبر في عام ١٩٩٤ أفضل المدونات من نوعها في أفريقيا. ولا بد أيضاً من التصدي لاختناقات أخرى - في مجالات تأسيس الشركات وقوانين العمل والحصول على الأراضي والنظام الضريبي والإدارة. وينبغي ضبط السياسات في القطاعات الرئيسية - التعدين والسياحة والزراعة - وجعلها تتماشى مع متطلبات المستثمرين. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من النهوض بالأعمال الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتشجيع على إقامة الروابط بين الشركات المحلية والفروع الأجنبية، وبناء قدرات المشاريع عموماً، بما في ذلك سياسات للتعليم والعلوم والتكنولوجيا تلبي احتياجات القطاع الخاص.

١٣- وأهم استراتيجية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمد القصير هي تشجيع المستثمرين الحاليين على توسيع نطاق أنشطتهم وإعادة الاستثمار في اقتصاد البلد، لا سيما في قطاع التعدين والأعمال الزراعية والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية. أما على الأمد الطويل، فلا بد من عناصر جديدة، منها تحسين واستدامة المناخ الاستثماري والإطار التنظيمي لتعزيز القدرة التنافسية للأعمال والاقتصاد ككل؛ وإعادة تشكيل برنامج للخصخصة؛ ومشاركة أفضل للقطاع الخاص في تطوير البنية التحتية؛ وإنعاش استراتيجية المعابر لإزالة القيود على العرض المفروضة على القطاعات الصناعية الموجهة نحو التصدير. وعلى الحكومة أيضاً أن تعزز الحوار بين القطاعين الخاص والعام والعلاقات المؤسسية لتمكين المركز الغاني للنهوض بالاستثمار من العمل بصفته "مركزاً متعدد الخدمات".

١٤- وأعرب رئيس وفد غانا، وهو كبير الوزراء في مكتب الرئيس، عن شكره لأمانة الأونكتاد لفتحها حواراً في مجال الاستثمار، وهو أمر يحظى بأولوية كبرى لدى الحكومة الجديدة فيما يتعلق بإحداث النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وقد تعهدت الحكومة بإيجاد "عصر ذهبي" للأعمال من خلال تطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والإدارة الجيدة. وأعلن أيضاً أن الحكومة لن تتهاون في مكافحة الفساد. واستعرضت جلسة إعلامية وزارية خاصة، حضرها جميع الوزراء الأعضاء في اللجنة الاقتصادية الحكومية، الاستنتاجات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار. ونظمت أيضاً حلقة تدريبية وطنية جمعت بين أصحاب المصالح الرئيسيين من القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني. وأقرت اللجنة الاقتصادية الوزارية ومجلس المركز الغاني لتعزيز الاستثمار أهم التوصيات الواردة في الاستعراض. هذا، ويُعِد الأونكتاد حالياً برنامجاً للمساعدة التقنية بالتعاون مع أصحاب المصالح الرئيسيين. وقد حددت أولويات الحكومة بغية إيجاد ظروف لتحسين الانتعاش الاقتصادي ولتعزيز قدرة البلد التوريدية. وتتضمن هذه الأولويات مواصلة برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز المؤسسات، وحشد الموارد المالية لتطوير البنية التحتية، وزيادة مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، والتقليل من أي آثار سلبية، وتنفيذ الإصلاحات.

١٥- ورحب سفير الهند، بصفته معلقاً من البلدان النامية، باستعراض سياسة الاستثمار بوصفها آلية مهمة لإشراك الحكومات في حوار بشأن السياسات الاستثمارية. وأشاد بالأونكتاد لأنها قدمت نظرة عامة وشاملة عن التقرير. ولاحظ أن غانا بذلت كثيراً من الجهود عبر السنين لإيجاد مناخ ملائم للاستثمار يشمل اعتماد برنامج للانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٨٣، ووضع مدونة للاستثمار في عام ١٩٨٦، تم تنقيحها في عام ١٩٩٤، وفتح أنظمتها التجارية، ومنح الحوافز. هذا بالإضافة إلى أن المستثمرين ليسوا مطالبين بأداء معين. غير أن هذه الجهود لم تضاهِ النتائج من ناحية التدفقات الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر. واقتُرِحَ أن تعالج قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالتزامن مع القضايا المتصلة بالتجارة والوصول إلى الأسواق وإنشاء الشبكات لأغراض التسويق. وأشاد بحكومة غانا لعزمها على التماس تحسين هذه المجموعة من السياسات بغية النهوض بالنمو الاقتصادي. ولوحظ أن المجتمع الدولي قد يساعد غانا في بلوغ أهدافها.

١٦- وأدلى مشاركون من البلدان المتقدمة أيضاً ببعض التصريحات، من بينهم مسؤولون في سفارات بأكرا، والمكتب الألماني للنهوض بالاستثمار في أكرا، ومسؤولون حكوميون من بعض العواصم. وأشاروا إلى الجهود التي تبذلها غانا في رسم سياسات موجهة نحو السوق ونجاحها في تطويق سياساتها الاقتصادية الكلية، مما أفضى إلى خفض معدل التضخم. وقد مكنت التدابير الجريئة التي اتخذتها غانا، وبعد أن تأهلت لتلقي المساعدة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من الحصول على موارد مالية إضافية لتمكين البلد من مواصلة برنامجه للحد من الفقر. وتعتبر غانا بلداً ذا أولوية بالنسبة لألمانيا، وقد تأسس ٩٠ فرعاً لشركات ألمانية هناك. ومن بين العوائق التي قد تؤثر سلباً في مناخ الاستثمار في غانا الفجوات القائمة بين السياسات المعلن عنها وتنفيذ هذه السياسات، سيما فيما يتعلق بالإدارة العامة. ومن العوائق أيضاً الفساد والمساءلة وتزايد الضرائب والمكوس والإخفاق في الوفاء بالعقود التي أبرمت في ظل الحكومة السابقة. ولوحظ أن العناصر الستة الواردة في تقرير الأونكتاد بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتحسين المناخ الاستثماري حاسمة لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتلك العناصر هي: الإطار الاستثماري، والبنية التحتية للنقل، والبرنامج الداعم، والخصخصة، وتنمية الموارد البشرية، والنهوض بالاستثمار.

١٧- وأشيد بتوصيات الأونكتاد بشأن تطوير القطاع الخاص. ورأت الوفود أن من المهم في سياسات التنمية المستدامة هو تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتدريب القوة العاملة. ومن المجالات الحاسمة أيضاً والتي يجب بذل المزيد من الجهود في سبيلها الإدارة الجيدة وإزالة الاختناقات التي تضر بالأعمال، والحصول على الأراضي، وتحسين البنية التحتية. وأعربت بعض الوفود والقطاع الخاص عن القلق إزاء انعدام التقدم في غانا وغيرها من البلدان النامية، وكذا في بعض البلدان المتقدمة، في مجال الإدارة الجيدة وتحديد تدابير السياسة العامة السليمة في مجال مكافحة الفساد.

١٨- وشدد ممثل بنن، باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، على أهمية استعراضات سياسات الاستثمار ليس بالنسبة إلى غانا وحدها بل البلدان الأفريقية أيضاً، خاصة أقلها نمواً. واعترف بالفرص التي أتاحتها عملية الاستعراض للنهج التشاركي عن طريق تعزيز الحوار في مجال السياسة العامة فيما بين أصحاب المصالح على الصعيدين الوطني (الحكومة والقطاع الخاص) الدولي والحكومي. وقد أتاح الاستعراض لحكومة غانا أداة لوضع استراتيجية طويلة الأجل تستهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وربط علاقات بين الشركات عبر الوطنية والقطاع الخاص المحلي. واعتبرت مساعدة الأونكتاد ودعم الوكالات المانحة عاملين حاسمين في دعم المتابعة الضرورية للتوصيات.

١٩- ودعا ممثلو حكومات آخرون إلى زيادة مشاركة البلدان المانحة، مما يسمح لأقل البلدان نمواً بالاستفادة من برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية في مجال سياسات الاستثمار. واعتبر المتناقشون أن النظام الاستثماري في غانا منفتح نسبياً. غير أنهم أثاروا، في مقابل هذا التقدير الإيجابي، بعض دواعي القلق، منها عدم اتساق السياسة العامة، سيما ما يتعلق بالنظام الضريبي. كما أشاروا إلى عدم إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالمسائل القضائية، وإلى ضرورة إيجاد أرضية حقيقية متساوية للقطاعات الخاصة المحلية منها والدولية.

٢٠- وشـــدد ممـــثلو القطاع الخاص على ضرورة إصلاح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية إصلاحاً شاملاً بغية تحســـين مـــناخ الاستثمار الأجنبي. ومن بين تدابير السياسة العامة المقترحة إصدار لوائح تنظيمية للهيئة التنظيمية (الهيئة الوطنـــية للاتصـــالات)، وإنفاذ حقوق جميع المتعهدين والتزاماتهم، وإقامة أرضية متساوية لجميع المتعهدين، وإمداد الهيئة التنظيمية بما يلزم من معدات وقوة عاملة للاضطلاع بواجباتها، وإصدار رخص للتشغيل لجميع المتعهدين. ويجب التفاوض بشـــأن اتفاق تجاري للتوصيلات، تحظى بموجبه جميع الأطراف - متعهدو الخطوط السلكية أو اللاسلكية والشركات التي تملكها الدولة أو القطاع الخاص - بنصيب معقول من الدخل.

٢١- وفي مجـــال الطاقة والمياه، شُجعت حكومة غانا على إيجاد حلول مجزية للجميع في ميدان تطوير البنية التحتية مع مشاركة القطاع الخاص وجميع أصحاب المصالح في وضع المشاريع وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، دُعيت إلى تشجيع المرأة عـــلى أداء دور أكـــبر في المجتمع وفي تطوير الأعمال. ودعيت أوساط الأعمال إلى تشجيع إعادة الاستثمار سواء بالنسبة للمصدِّرين أو الشركات الموجهة نحو السوق المحلية. ولوحظ أنه مما يردع الاستثمار الحوافر التي أزيلت مؤخراً والتغييرات التي لا يمكن التنبؤ بها في النظام الضريبي. وأشارت غرفة التجارة السويسرية الأفريقية إلى أنه بالرغم من أن القوانين في غانا ترحـــب بالاســـتثمار الأجنبي المباشر، فإن التنفيذ ومكامن الضعف المؤسسي تعيق تأسيس الأعمال. فقد يتطلب تأسيس شركة في غانا مدة تصل إلى سنتين. وقيل إنه ينبغي تدعيم اللوائح التنظيمية الخاصة بالمشتريات العامة.

٢٢- وأعـــرب كبير الوزراء في مكتب الرئيس عن تقديره للنقاش البناء والمنفتح جداً الذي جرى. وجدد التأكيد على أهمية الاستمرار في الحوار بشأن القضايا التي نوقشت، واعترف بالإسهام البناء للقطاع الخاص - الدولي منه والمحلي - في صنع القرار. ودعا الأونكتاد إلى استهلال أنشطة متابعة لتنفيذ التوصيات الخاصة بالسياسات.

- - - - -